جامعة عين شمس

كلية التجارة

****

اسم الطالب : رامي السيد إبراهيم أبو المجد
الدرجة العلمية : الماجستير
القسم التابع له : الاقتصاد
اسم الكلية : التجارة
اسم الجامعة : عين شمس
سنة التخرج : ١٩٩٦
سنة المنح : ٢٠٠٥

الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة في مصر
(دراسة مقارنة)

إشراف

الأستاذ الدكتور / إبراهيم نصار

أستاذ الاقتصاد المساعد بالكلية

٢٠٠٥

جامعة عين شمس

كلية التجارة

قسم الاقتصاد

****

اسم الطالب : رامي السيد إبراهيم أبو المجد

عنوان الرسالة : الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة في مصر (دراسة مقارنة)

الماجستير في الاقتصاد

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور / فرج عبد العزيز عزت	**أستاذ الاقتصاد بالكلية (رئيساً)**
الأستاذ الدكتور / إبراهيم سعد المصري	**أستاذ الاقتصاد وعميد كلية العلوم الإدارية بأكاديمية السادات (عضوا)**
الأستاذ الدكتور / إبراهيم نصار	**أستاذ الاقتصاد المساعد بالكلية(مشرفا وعضوا)**

تاريخ البحث : / / ٢٠٠٥

الدراسات العليا

ختم الإجازة أجيزت الرسالة بتاريخ : / / ٢٠٠٥

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

/ / ٢٠٠٥ / / ٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

****

" **وما أوتيتم من العلم إلا قليلا** "

صدق الله العظيم

[سورة الإسراء آية رقم ٨٥]

إهداء

إلى أمي وأبى
وزوجتي وابنتي
عرفانا وفضلا.

شكر وتقدير

لا يملك الباحث إلا أن يتجه بالحمد لله سبحانه وتعالى الذي منحه الصبر والقدرة على إتمام هذا البحث ، راجيا من الله أن يكون في ميزان حسناته . ويتقدم الباحث بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ إبراهيم نصار أستاذ الاقتصاد المساعد بالكلية ، والمشرف على الرسالة لما قدمه للباحث من فضل علمه وعونه في إنجاز هذا البحث ، وما بذله من جهد ووقت كان لهم عظيم الأثر في إعداد هذا البحث .

ويتقدم الباحث بالشكر إلى *الأستاذ الدكتور* / فرج عبد العزيز عزت أستاذ الاقتصاد بالكلية لقبوله رئاسة لجنة المناقشة ، وتقديم النصح الكريم للباحث

كما يتقدم الباحث بالشكر إلى الأستاذ الدكتور/ إبراهيم سعد المصري أستاذ الاقتصاد وعميد كلية العلوم الإدارية بأكاديمية السادات لقبوله عضوية لجنة المناقشة ، وتقديم النصح الكريم للباحث .

ويشيد الباحث بفضل جميع أعضاء هيئة التدريس بقسم الاقتصاد بالكلية ، وأخص بالشكر كل من :- الأستاذ الدكتور / على لطفي أستاذ الاقتصاد ، ورئيس مجلس الوزراء ، ورئيس مجلس الشورى السابق ، الأستاذ الدكتور عبد المنعم راضى أستاذ الاقتصاد ، الأستاذ الدكتور حمدي رضوان أستاذ الاقتصاد, الأستاذ الدكتور رضا العدل أستاذ الاقتصاد ، الأستاذة الدكتورة يمن الحماقى أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بالكلية ، الأستاذ الدكتور محمد نظير بسيونى أستاذ الاقتصاد بالكلية ، الأستاذ الدكتور سيد البواب أستاذ الاقتصاد غير المتفرغ بالكلية ومستشار التخطيط الاقتصادي والحسابات القومية بالأمم المتحدة والمستشار الاقتصادي السابق لرئيس مجلس الوزراء ، الأستاذ الدكتور احمد مندور أستاذ الاقتصاد المساعد بالكلية ، الأستاذ الدكتور أيهاب نديم أستاذ الاقتصاد بالكلية ,الدكتور / رجب إبراهيم مدرس اللغة الإنجليزية بالكلية – لما أبدوه من نصح وإرشاد كان لهم الأثر الكبير في إنجازي لهذا البحث .

كما يتقدم الباحث بشكره وتقديره لكل أعضاء هيئة التدريس ، بجامعة عين شمس لما قدموه من مساعدات أثناء تنفيذ هذا البحث .كما يتفضل الباحث بالشكر والعرفان لكل من عاونه في إعداد هذه الدراسة ، وأخص بالذكر السيد الأستاذ/ نائب رئيس الهيئة للمناطق الحرة والسيد المهندس / رئيس قطاع المناطق الحرة والسادة الزملاء بقطاع المناطق الحرة بالهيئة العامة للاستثمار لما بذلوه معي من جهد .

ولا يفوت الباحث أن يذكر فضل كل من ساهم في إنجاز هذا البحث والله ولى التوفيق .

الباحث.

الفصل الأول
الاستثمارات الأجنبية المباشرة
في الفكر الاقتصادي

المبحث الأول : الإطار العام للدراسة
المبحث الثاني : الاستثمارات الأجنبية في الفكر الاقتصادي

الفصل الأول
الاستثمارات الأجنبية المباشرة
في الفكر الاقتصادي

تمهيد

يمكن تقسيم مراحل التمويل في العالم بعد الحرب العالمية الثانية حتى الآن إلي ثلاث مراحل عامة ، تمثل المرحلة الأولي الفترة منذ الحرب العالمية الثانية حتى قبل ارتفاع أسعار البترول عالمياً في عام ١٩٧٣, حيث كانت الدول النامية تعتمد في تلك الفترة بصفة عامة علي المعونات المالية الرسمية في تمويل خطط التنمية[١]. بينما تغطي المرحلة الثانية الفترة من عام ١٩٧٣ إلي عام١٩٨٢ ، وفي تلك الفترة بدأت تظهر ما يعرف بالفوائض البترولية أو ما أصطلح عليه Petro Dollar حيث ظهرت فوائض دولاريه لدى الدول المصدرة للبترول، وفي نفس الوقت بدأت الدول التي تستورد للبترول تعاني من أختلالات هيكلية كبيرة، في موازين مدفوعاتها ، وبدأت البنوك التجارية العالمية في القيام بدورها عن طريق تدوير هذه الفوائض ومنح القروض للدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها ومنح القروض علي نطاق واسع للدول النامية.

ومن هنا ظهرت أهمية القروض التجارية لتحتل مكانة بارزة في تمويل التنمية لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. غير أنه مع بداية حدوث أزمة المديونية العالمية بإعلان المكسيك عن عدم قدرتها علي سداد ديونها وإعلان عدد من الدول النامية توقفها عن السداد وعدم القدرة علي الوفاء بالتزاماتها فكانت نهاية هذه الفترة ، ونتج عن هذه الأزمة حدوث تأثير على النظام المالي الدولي حيث وصلت بعض البنوك التجارية الدولية لحالة الإفلاس نتيجة لهذه الأزمة .

ونتيجة الأزمة السابقة توقفت الكثير من الدول المتقدمة عن تقديم قروض جديدة للدول النامية, واشترطت عند تقديم هذه القروض أن تقوم الدول النامية بتقديم التزامات بتنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي تحت إشراف صندوق النقد

---

[١] International Monetary fund Measurement of international Capital flows, Washington D.e., (1992) P. 24 .

الدولي، والبنك الدولي.[1] مما أدي إلي بداية المرحلة الثالثة في الظهور، وذلك بالتحول التدريجي نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك الاستثمار في محفظة الأوراق المالية نتيجة لما يوفره هذا النوع من مزايا لا تتوافر في الديون الأجنبية.

وفى هذا الفصل سوف نوضح كل من الاطار العام للدراسة ومفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهمية هذه الاستثمارات والنظريات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته ، وذلك من خلال ما يلي :

المبحث الأول : الإطار العام للدراسة

المبحث الثاني : الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفكر الاقتصادي

المبحث الأول

---

(١) عبد الرحمن صبري اتجاهات الاستثمار الدولي، كراسات استراتيجية(٦١) , مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية , الأهرام , القاهرة ١٩٩٨ , ص٢.

الإطار العام للدراسة

أقيمت المناطق الحرة (●) منذ عدة عقود في مختلف الدول , تحت مسميات مختلفة بهدف دعم النمو الاقتصادي من خلال تنمية الصادرات , وخاصة في تلك المناطق التي تعانى من قصور في النمو . وقد تعددت تسميات تلك المناطق من مناطق تجارة حرة إلى مناطق ذات طبيعة اقتصادية خاصة وغيرها.(*)

ويشهد النظام العالمي الجديد تطورات مستمرة مما دفع العالم ليصبح قرية كونية صغيرة تتفاعل مع المتغيرات العالمية ، وتتسارع الدول باحثة عن جذب الاستثمارات الأجنبية الملائمة لظروفها الاقتصادية.

وقد أحتلا الاستثمار والادخار مركزين بارزين في النظرية التقليدية ، وجاء " ماركس" فجعل من تراكم رأس المال أساساً للرأسمالية الناشئة وجعل "كينز" في تحليله الاقتصادي مكانة متميزة للاستثمار، مما مكن أتباعه " هارود ودومار" من صياغة نماذج للنمو تعتمد أساساً علي معدل الاستثمار , وقد أثبت " هارود ودومار" أن للاستثمار الخاص أهمية بالغة مؤثرة في اهتزازات الدورة الاقتصادية.

وقد شغلت قضية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيزاً كبيراً من اهتمام الاقتصاديين والسياسيين والمنشغلين بقضايا التنمية والنمو ، فالسياسات الاقتصادية تسعي إلي زيادة فرص الاستثمار المتاحة والتحفيز عليها , والإنجازات تقاس بمدي ما تحققه الدولة من هذه الاستثمارات الأجنبية .

وبذلك أصبحت قضية الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم القضايا الاقتصادية التي تعمل الدولة علي النهوض بها وتنميتها وذلك لخدمة العديد من المجالات الاقتصادية مثل توفير موارد من النقد الأجنبي والمحافظة على قيمة العملة المحلية , هذا بالإضافة إلى دور هذه الاستثمارات في أحداث التوازن في ميزان المدفوعات وتوفير فرص العمالة .

● – ملاحظة : تتعرض الرسالة للمناطق الحرة فقط وليس المدن الحرة أو المناطق الاقتصادية الحرة أو المناطق الاقتصادية الخاصة .

*– جرى العرف في مصر على إطلاق تسمية " المناطق الحرة " على ما يعرف على مستوى العالم بمناطق تصنيع الصادرات .Export Processing Zones

وقد بدأت معظم دول العالم في سن القوانين التي تحفز على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال دون النظر إلي جنسيتها واحتضانها من منطلق المال وطن لمن لا وطن له ، وفي المقابل أصبح صاحب رأس المال ومن منطلق المصلحة الفردية الخالصة ينظر وبشكل جدي . دون النظر إلي عواطف أو شعارات . أين تكمن مصلحته وأي مناخ يستطيع أن يوفر له أقصي فائدة ممكنة ويتجه مباشرة إلي الأرض والبلد والمناخ الذي يحقق له أكبر ربحية.... ولم تصبح هناك دولة جاذبة للاستثمار وأخر مصدرة لرأس المال ، فالدولة قد تصدر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفى نفس الوقت تعمل على جذب هذه الاستثمارات , ومثال على ذلك أمريكا ودول أوربا الغربية .

ومن الدول العربية نجد المملكة العربية السعودية والتي ظلت لسنوات طويلة من أكثر دول العالم تصديراً لرؤوس الأموال نجد أن مجلس الوزراء السعودي قد فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب للوصول إلي الأراضي السعودية والاستثمار في كافة المجالات دون الحظر علي أي نشاط .

وتحاول دول العالم المختلفة من خلال وسائل جذب المستثمرين الأجانب إليها إظهار المزايا التي تتوافر لديها كالمناخ وقوة السوق وتوسطها بين طرق المواصلات العالمية كما هو واضح في مصر , وكذلك توافر العمالة الماهرة التي تستطيع التعامل مع التكنولوجيات المتطورة ، حيث بدأت الدول التي ليس لديها إمكانيات تنافسية كبيرة في التركيز علي ما لديها من قوة بشرية , وذلك لان الاقتصاديات الحديثة تعتمد علي قدرة العامل علي التعامل مع التقنيات المتطورة.

ولتحقيق هذا الهدف بدأت العديد من دول العالم في تكوين كوادر بشرية قادرة علي تلبية احتياجات المستثمر الأجنبي وعلي سبيل المثال نجد أن الصين والإمارات العربية المتحدة تركزان في دعايتهما لجذب الاستثمارات الأجنبية علي القوة البشرية المدربة والمؤهلة تأهيلا فنياً عالياً وعلي أعلي مستوي .

فالتجربة الصينية قد اعتمدت علي إرسال البعثات التعليمية إلي مختلف دول العالم لتعلم كافة اللغات الموجودة في هذه الدول , حتى أصبح لديها أكبر نسبة من الذين يجيدون كافة اللغات التي يتحدثها سكان الأرض جميعاً ولم تصبح اللغة الصينية عائقاً أمام أي مستثمر أجنبي يريد التوجه والاستثمار فيها ونجحت الصين الآن في أن تصبح ثامن دولة في العالم جذباً للسياحة ومن أكثر الدول جذباً للاستثمار.

وبالنسبة لمصر نجد أنها تعمل جاهدة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة , تعمل على تهيئة المناخ المحفز لذلك , كما أن لها تجربة رائده فى استثمار الموارد البشرية منذ القدم , وعندما قرر محمد علي إنشاء مصر الحديثة وأرسل البعثات الطلابية إلي الخارج لتعلم كافة العلوم واللغات والتطور الحديث في ذلك الوقت ، وكان لنا السبق في هذا قبل الصين والإمارات العربية المتحدة وباقي العالم عندما عادت تلك البعثات إلي الوطن الأم مرة أخري و نقلوا تجربتهم إلي مصر ، وأنشئت المصانع الحديثة ومدارس الألسن والتي يتخرج منها حتى اليوم آلاف المتخرجين باللغات المختلفة.

أولا:- مشكلة الدراسة

١. ضآلة نصيب مصر من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة : (١)

- شهد عام ٢٠٠٤ طفرة طفيفة في الاستثمار الاجنبى المباشر على الصعيد العالمي بعد ثلاث سنوات من التدفقات الاخذه في الهبوط . فالتدفقات الداخلة من الاستثمار الاجنبى المباشر على صعيد العالم , والتي بلغت ٦٤٨مليار دولار , وكانت فى عام ٢٠٠٤ أعلى بنسبة ٢% عن عام ٢٠٠٣, وفى عام ٢٠٠٢ تراجعا في الحجم السنوي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي , والعربي , حيث انخفض اجمالى هذه التدفقات على المستوى العالمي بنسبة ٢١% ليصل إلى نحو ٦٥١.٢ مليار دولار مقابل نحو ٨٢٣.٨ مليار دولار في العام السابق ٢٠٠١ ، واستمر التراجع عام ٢٠٠٣ في الحجم السنوي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي , و العربي , حيث انخفض اجمالى هذه التدفقات على المستوى العالمي ليصل إلى نحو ٦٣٢.٦ مليار دولار. وعلى الرغم من ارتفاع النصيب النسبي لمصر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم عام ٢٠٠٢ , إلا أنه لازال محصورا في نسبة ضئيلة لم تتعد ٠.١% من أجمالى التدفقات العالمية , كما أن حجم هذه التدفقات يقل عن المستوى الذي وصلت إليه في سنوات سابقة , حيث بلغ المتوسط السنوي لهذه التدفقات خلال

---

١) الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) – تقرير الاستثمار الدولي لعام ٢٠٠٥ ,ص ٩-١٠.

السنوات ١٩٩٨ , ١٩٩٩ , ٢٠٠٠ نحو ١١٢٥.٣ مليون دولار , وبما يزيد بنحو ٧٣.٩% عن قيمة التدفقات المناظرة المتدفق إلى مصر من هذه الاستثمارات خلال عام ٢٠٠٢ .

٢. محدودية دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم جهود التنمية الاقتصادية في مصر :

- ويتبين ذلك من ضآلة النسبة السنوية لهذه الاستثمارات إلى كل من(١) اجمالى الاستثمارات المنفذة , والناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة , وذلك على الرغم من زيادتها عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ لتصل إلى نحو ٦.٢% , ١.١% على الترتيب , مقابل نحو ٤.٤% , ٠.٨% للنسبتين المناظرتين عام ٢٠٠١/٢٠٠٢. وتتضح ضآلة النسبة المشار إليها عند مقارنتها بالنسب(٢)المناظرة في مجموعة الدول النامية بصفة عامة , حيث بلغت نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلى الاجمالى في هذه المجموعة نحو ٣% عام ٢٠٠١ , كما بلغت هذه النسبة في كل من مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة , والدول ذات الدخل المتوسط , ومنها مصر , نحو ٢.٦% , ٣.٣% على الترتيب في ذات العام المذكور .

٣. ضعف فعالية الجهود المبذولة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتأسيس مشروعات جديدة :

---

١) بلغت قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ نحو ٤.٢٥ مليار جنيه مقابل نحو ٣مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ , وفقا للبيانات الوارد في التقرير السنوي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ولا تتضمن هذه البيانات ما يخص قطاع البترول . كما بلغت قيمة كل من الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة , واجمالى الاستثمارات المنفذة بالمليار جنية نحو ٣٨٨.١, ٦٨.١ على الترتيب عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ مقابل نحو ٣٥٤.٦ , ٦٧.٥ عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ وعلى الترتيب , وذلك طبقا للبيانات الصادرة عن وزارة التخطيط – الخطة السنوية لعامي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ , ٢٠٠٣ /٢٠٠٤ .

٢) البنك الأهلي المصري – النشرة الاقتصادية – العدد الثالث – المجلد رقم "٥٦"– عام٢٠٠٣, ص ٤٠–٤٥.

حيث تبين تركز نحو ٨٢.٨%(١) من قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي انسابت إلى مصر تحت مظلة قانون ضمانات وحوافز الاستثمار عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ والبالغة نحو ٤٠٥٤ مليون جنية في صورة توسعات في مشروعات قائمة , مقابل نسبة ١٧.٢% منها فقط في صورة تأسيس مشروعات جديدة , وذلك مقابل نسبة ٧٤.٤% , ٢٥.٦% لكل من المتغيرين المذكورين على الترتيب عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ , وبما يشير إلى ضعف فعالية أداء الهيئة في الترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية لإقامة مشروعات جديدة .

٤. تأخر ترتيب وتصنيف مصر في بعض المؤشرات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالاستثمار :

حيث تبين من خلال متابعة ترتيب وتصنيف(٢) مصر عالميا وعربيا في بعض المؤشرات الدولية ذات العلاقة بالاستثمار عن عام ٢٠٠٢ ما يلي:-

- ضعف وضع مصر بالنسبة لمؤشرات كل من : الحرية الاقتصادية , والتنافسية , والأداء , وبيئة الأعمال , وجاء تصنيفها دون المتوسط بالنسبة لمؤشر الشفافية , إلا أنها صنفت بالدولة ذات المخاطر المعتدلة , وذلك وفقا للمؤشر المركب للمخاطر القطرية .

- يعتبر مؤشر الامكانات هو المؤشر الوحيد الذي جاء ايجابيا لصالح مصر , حيث صنفت مصر وفقا لقيمة هذا المؤشر ضمن الدول التي تتميز بإمكانيات مرتفعة , وهو ما يشير إلى ضرورة التركيز من قبل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وكافة أجهزة الدولة ذات العلاقة على تذليل المعوقات التي تحد من زيادة ونمو الاستثمارات خلال الفترة المقبلة حتى يتم تحقق الاستفادة المثلي من ارتفاع درجة مصر في مؤشر الإمكانات .

٥. تراجع المركز التنافسي لمصر على المستوى الدولي

---

١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة – التقرير السنوي لعام ٢٠٠٢/٢٠٠٣, ص ٢٧-٢٨ .

٢) تم الاعتماد بصورة أساسية على البيانات الواردة في التقرير السنوي الذي أعدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عن مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٢ , وبعض الأعداد المختلفة للنشرة الدورية عن ضمان الاستثمار الصادرة عن ذات المؤسسة المذكورة ص ١٢-١٣.

شهدت بداية القرن الواحد والعشرين تصاعد حدة المنافسة على جذب الاستثمارات الأجنبية من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء , بعد تزايد أهمية هذه الاستثمارات باعتبارها قاطرة للنمو في معظم(١) البلدان , ونشير في هذا المجال إلى دول شرق(٢) أسيا التي أصبحت مناطق جاذبة للاستثمارات الأجنبية , بالإضافة إلى التحول الجغرافي لجانب من الاستثمارات العالمية– خاصة استثمارات دول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان – إلى دول أوربا الشرقية , بعد التطورات الجذرية السياسية والاقتصادية التي شهدتها هذه الدول , هذا فضلا عن المنافسة على المستوى الاقليمى داخل مجموعة الدول العربية ذاتها .

وتجدر الإشارة إلى الأثر السلبي على مناخ الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط ككل نتيجة لحالة عدم اليقين الناتجة من تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في المنطقة خلال السنوات الأخيرة خاصة غزو العراق .

٦. انخفاض درجة الثقة في السياسات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار :

يرتبط انسياب الاستثمار الاجنبى إلى مختلف الدول بتقييم المستثمرين الأجانب للسياسات الاقتصادية الكلية المطبقة في الدول المستقبلة للاستثمارات , وكلما اتصفت هذه السياسات بالوضوح والاستقرار والاتساق في الأهداف في كافة المجالات النقدية والائتمانية والمالية والتجارية .... الخ , كلما كانت الدولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية .

ومن الجدير بالذكر أن العوامل التي تجذب الاستثمارات الأجنبية لدولة ما , هي ذاتها تمثل العوامل المحفزة للاستثمارات المحلية في هذه الدولة .

٧. تعدد التشريعات المنظمة للاستثمار:

ينظم نشاط الاستثمار في مصر عدة قوانين رئيسية , بالإضافة إلى التشريعات الأخرى التي يلزم إن يتعامل معها المستثمر , مثل التشريعات العمالية , والمالية , والنقدية .....الخ , ومن أهم التشريعات المنظمة للاستثمار ما يلي :

---

١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار – النشرة الدورية لضمان الاستثمار – العدد رقم "١٤٩" – أكتوبر ,ص ١٠ .

٢) مجلس الشعب – اللجنة الاقتصادية –تقرير عن الاستثمار – نوفمبر ٢٠٠٢, ص ٨.

- القانون رقم "٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .
- القانون رقم "١" , ورقم "٢" لسنة ١٩٧٣ بشأن المشروعات السياحية
- القانون رقم "٥٩" لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة .
- القانون رقم "١٥٩" لسنة ١٩٨١ بشأن شركات الأموال .
- القانون رقم "١٤٨" لسنة ٢٠٠١ بشأن التمويل العقارى .
- قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة رقم "٨٣" لسنة ٢٠٠٢ .
- قانون الصناعات الصغيرة رقم "١٤١" لسنة ٢٠٠٤ .

ونشير في هذا الصدد إلى أهمية مراجعة هذه التشريعات بهدف الوصول إلى قانون موحد شامل للاستثمار في مصر , يجمع كافة المزايا والحوافز المنصوص عليها في مختلف القوانين المشار إليها , حيث يمثل توحيد التشريعات الحاكمة للنشاط الاستثماري في مصر مطلبا ضروريا لتحسين مناخ الاستثمار بها .

٨. محدودية النظرة لعوامل جذب الاستثمار الاجنبى المباشر:

لا يزال التشريع المصري يعتمد بصورة رئيسية على الحوافز الضريبية لجذب الاستثمار الاجنبى , مع إهمال عوامل أخرى بالغة الأهمية , تتعلق بمناخ الاستثمار , وكفاءة الأداء الاقتصادي , والقدرة التنافسية في هذا المجال .

٩. ضعف المناخ الادارى في مصر :

يمثل المناخ الإداري المواتي , أحد المحددات الهامة لمدى جاذبية دولة ما للاستثمارات الأجنبية , حيث يعكس هذا المناخ مستوى الكفاءة الإدارية التي تدار بها بيئة الأعمال في هذه الدولة , خاصة النظم والإجراءات التي تحكم إقامة وتشغيل المشروعات .

ويمارس المناخ الإداري في مصر تأثيرا سلبيا على المركز التنافسي لها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية , وذلك بالمقارنة بالاتجاهات العالمية , والإقليمية , حيث تتنافس الحكومات في معظم الدول إتاحة المزيد من التسهيلات